

نظرية الامتداد الإقليمي، السائدة بالقرنين 17 و18، تفترض أن الدبلوماسي ومقر بعثته امتداد لأراضي دولته، فلا يخضعون لولاية الدولة المضيفة. جرائم السفارة تحكمها قوانين الدولة الممثلة، وبررت الملجأ. أيدها فقهاء كجروسيوس.